

# تحديات التنقل المعيقة للحماية

ميليسا فيليبس وكاثارين ستاروب

من السهل القول إنه على الأشخاص الفارين من سوريا أن يبقوا في المخيمات أو في المدن المحيطة لكنَّ الأشخاص يتنقلون لأسباب عدة ويجب على البرامج والخدمات التأقلم لتوفير المساعدة لأولئك الأشخاص.

تزداد درجة التَّهجير من الأزمة السورية تعقيداً باتساع رقعة الأزمة الجغرافية وطبيعتها المطوَّلة. فقد خرج بعض السوريين من ديارهم مكرهين إلى الدول المجاورة وهي لبنان والاردن والعراق وتركيا في حين اختار آخرون الفرار إلى مصر وليبيا وما وراءهما بل هناك من السوريين من يتنقل بطرق غير شرعية إلى أوروبا. وفي بداية الأمر، كان الناس غالباً ما يريدون البحث عن مكان آمن يؤويهم وأسرهم إلى أن تسنح لهم الفرصة بالعودة إلى الديار. ومع مرور ثلاثة أعوام على النُّزاع، أصبحت نوايا

الناس وخططهم تتغير وأصبحوا يُجبرون على إعادة النظر فيما يكتنفه المستقبل لهم. وهناك البعض ممن يتنقلون أيضاً ما يزيد من تعقيدات السمات الرئيسية للتهجير السوري، وبذلك تتعدّد أيضاً مسألة توفير المساعدات الإنسانية.

**تركيا**  
مع أنَّ تركيا حققت أشواطاً إيجابية في السنوات الماضية في تحسين الظروف والترتيبات التشريعية للتعامل مع اللاجئين

سبتمبر/أيلول ٢٠١٤



مخيم أديمان للاجئين، تركيا 2013

وطالبي اللجوء فيها، فقد ارتفعت أعداد اللاجئين ارتفاعاً ملحوظاً. ومما أن تركيا تتخذ موقفاً جغرافياً في مقدمة "خط التحصين لأوروبا" وتجاور في الوقت نفسه دولاً تعيش حالة النزاع كسوريا، فقد بذلت الحكومة التركية جهوداً في استيعاب اللاجئين مع أن تلك الجهود لا تضاوي الاهتمام المبذول في نقاش الاندماج المحلي والظروف المحيطة باللاجئين الحضريين على وجه الخصوص.

ويُقدر العدد غير الرسمي للاجئين السوريين في تركيا بمن فيهم غير المسجلين ما يقارب مليون شخص مع أن الأرقام الرسمية تشير إلى وجود ٧٥٠ ألف لاجئ مسجل. ومن ناحية المنظمات الدولية، فتركز في الأطراف الجنوبية من تركيا قرب الحدود مع سوريا. وتمكنت من خلال التعاون مع الحكومة التركية من تقديم الحماية للأشخاص في المخيمات وفي المدن المحيطة بها. ومع ذلك، هناك توجه متزايد من الناس المنتقلين: أولاً إلى المناطق الحضرية في تركيا في البداية بحثاً عن العمل وثانياً نحو الاتحاد الأوروبي براً أو بحراً.

وأما الأرقام غير الرسمية حسب الفاعلين على أرض الواقع فتشير إلى قرابة ١٠٠ ألف سوري يعيشون في مدينة اسطنبول في مساكن غير آمنة وفي وظائف غير رسمية. وهناك غيرهم ممن يذهبون إلى اسطنبول يومياً أو أسبوعياً للعمل ثم العودة إلى الأماكن المسجلين فيها. وهناك أعداد غير معروفة من السوريين يسافرون إلى أقصى الشمال بعيداً عن انتباه المنظمات الدولية والمناصرين الدوليين سعياً منهم إلى عبور الحدود البرية بين تركيا وبلغاريا. وكان هناك أيضاً زيادة بنسبة ٦٠٪ في معدلات اكتشاف ما يُسمى بحالات العبور "غير المشروعة" في بلغاريا عام ٢٠١٣ معظمهم من السوريين مقارنة بالمعدلات المماثلة في السنة السابقة. ويمكن عزو هذا الارتفاع الكبير جزئياً إلى ازدياد طرق الرقابة والمنع على الحدود اليونانية-التركية خاصة بعد أن أطلقت اليونان عملية أسبيدا (الدرع) عام ٢٠١٢. وكما الحال في أماكن أخرى، بدلاً من توقف الموجات غير المشروعة، يتغير طريقها ووجهتها ولذلك ارتفعت أعداد الأشخاص الذين حاولوا الوصول إلى اليونان عن طريق البحر.

ومع ذلك، كان هناك تأخير كبير في الوصول إلى السوريين والتفاعل مع تنقلاتهم. ومن الثغرات غياب فاعلي الحماية في شمال تركيا وغياب الرقابة على الحركات العابرة للحدود السورية-التركية وارتفاع الأعباء على مقدمي الخدمات بسبب حاجات اللاجئين، إلا أنه بدون وجود صورة أو فهم واضح حول أنماط الحركة واتجاهاتها، بما في ذلك أنماط اتخاذ القرارات والنوايا، لا يمكن أن نأمل في أن تستجيب الخدمات المستقبلية للواقع الذي يعيشه اللاجئون السوريون.

### ليبيا

ليبيا بحد ذاتها بلد تشهد مرحلة انتقالية سياسية منذ الثورة في ٢٠١١. وكانت الهجرة إلى ليبيا من الأمور الحساسة للغاية إبان حكم النظام السابق الذي كان يربط بينها وبين الهوية والجنسية. ثم أصبح الأمر أكثر تعقيداً بسبب التصرفات الأجنبية لدول مثل إيطاليا ما نتج عنه اعتراض وإعادة طالبي اللجوء والمهاجرين الذين ركبوا القوارب في البحر المتوسط أملين الوصول إلى أوروبا. وليبيا ليست دولة عضو في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ولم تبرم أي اتفاق رسمي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وهذا ما يترك مجالاً ضيقاً للنقاش حول حماية اللاجئين.

### المضمونات

كيف يمكن للفاعلين توفير الحماية للأشخاص كثري التنقل في بيئة متسارعة التغير؟ وما الطرق التي يمكنهم من خلالها توفير تلك الحماية؟ للإجابة على هذه السؤال، لا بد من الاهتمام بالوصول إلى الأشخاص خاصة من خلال المجتمعات المضيفة ولا بد من العمل أيضاً مع جمعيات مجتمع اللاجئين وأماكن العبادة الخاصة بهم.

ولا بد من أن تعي السلطات أنها تمثل دوراً حساساً للغاية في مواقع العبور والبلدان المضيفة وبلدان المقاصد من ناحية الدور الرئيسي لتلك السلطات في ضمان حماية حقوق الأشخاص المهجرين. كما أثبتت الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والسلطات والمنظمات الدولية في مجال التدريب نجاحها في ليبيا. فعلى سبيل المثال، استجابت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية إلى طلب من دائرة مكافحة الهجرة غير المشروعة في وزارة الداخلية (وهي الدائرة المسؤولة عن الإدارة اليومية لمراكز الاحتجاز) لتدريبها على قانون اللجوء والإرشادات التوجيهية للاحتجاز والممارسات المثلى في الرعاية الصحية والنظافة الشخصية. وعقدت حتى الآن سلسلة من الجلسات التدريبية في طرابلس وما حولها بالتركيز على مديري المراكز والحراس. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المنظمات المحلية غير الحكومية تدريباً حول بدائل الاحتجاز من خلال تحالف الاحتجاز الدولي. ويؤمل أن يقود ذلك إلى إنشاء نظام يمكن الجماعات المستضعفة كالنساء والأطفال من الخروج من

وكما الحال في تركيا، تُعد ليبيا دولة مقصد ودولة انتقالية للسوريين الفارين من الأزمة. وفي أوائل مارس/آذار ٢٠١٤، كان هناك ما يقارب ١٨ ألف سوري مسجلين في ليبيا، ويُعتقد بوجود أعداد أكبر من ذلك ممن يعيشون في المدن دون أن يكونوا مسجلين. وكان المجلس الدائم للاجئين يعمل هناك من خلال برنامج الهجرة المختلطة مع المهجرين أثناء تنقلهم. ومن أهم ما يقوم عليه ذلك العمل إدراك أن بعض اللاجئين وطالبي اللجوء وليس كلهم سوف يسعون إلى الانتقال إلى أماكن أخرى في غياب احتمالات الاندماج المحلي أو إعادة التوطين. فعلى سبيل المثال، واجه المجلس الدائم للاجئين سوريين ممن سافروا جواً إلى مصر ثم سافروا براً عبر الحدود إلى ليبيا بهدف صريح هو تأمين مكان على قارب متجه لأوروبا.<sup>٢</sup> كما عاش آخرون وعملوا في طرابلس لسنوات لكنهم اكتشفوا أن ضعف البيئة الأمنية وظروف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم تدفعهم إلى النظر في خيارات أخرى بما فيها التنقل من جديد.

أما عدسات النظر إلى الهجرة المختلطة التي تعتبر أن "الفئات" المختلفة من الناس يتنقلون في موجات مختلطة ما يؤدي إلى تغيير صفاتهم فقد أثبتت أنها نقطة بداية مهمة عند توفير المساعدات للفئات المستضعفة في ليبيا.<sup>٣</sup>

سبتمبر/أيلول ٢٠١٤

ميليسا فيليبس [addis.pm@regionalmms.org](mailto:addis.pm@regionalmms.org) مديرة  
مشروعات الهجرة المختلطة في الأمانة العامة الإقليمية للهجرة  
المختلطة [www.regionalmms.org](http://www.regionalmms.org) وعملت سابقاً مسؤولة  
رئيسية للبرامج في المجلس الدانماركي للاجئين في ليبيا. وكاترين  
ستاروب [kathrine.starup@drc.dk](mailto:kathrine.starup@drc.dk) مستشارة في مجال  
السياسات العالمية والحماية لدى المجلس الدانماركي للاجئين.  
[www.drc.dk](http://www.drc.dk)

١. فرونتكس (2013)، مجلة FRAN ربع السنوية، عدد 3، يوليو/تموز-سبتمبر/آب  
Frontex (2013) FRAN Quarterly, Q3, July-September  
[http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk\\_Analysis/Fran\\_Q3\\_2013.pdf](http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Fran_Q3_2013.pdf)
٢. انظر: الأمانة العامة للهجرة المختلطة الإقليمية (2014)، التوجه نحو الغرب: التوجهات  
المعاصرة للهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى ليبيا وأوروبا  
(Going West: contemporary mixed migration trends from the Horn of  
Africa to Libya & Europe)  
<http://tinyurl.com/RMMS-Going-West-2014>
٣. انظر أيضاً كومين، ج (2014)، تحدي الهجرة المختلطة عبر البحر، نشرة الهجرة القسرية  
العدد 45. [www.fmreview.org/ar/crisis/kumin](http://www.fmreview.org/ar/crisis/kumin)
٤. انظر المجلس الدانماركي للاجئين 2014، "نحن نخاطر بحياتنا لكسب لقمة العيش":  
نتائج دراسة أعدها المجلس الدانماركي للاجئين حول الهجرة المختلطة في ليبيا  
(“We risk our lives for our daily bread”: findings of the Danish Refugee  
Council study on mixed migration in Libya”)  
<http://tinyurl.com/DRC-Mixed-Migrants-Libya-2014>

الاحتجاز ويحسن آليات الإحالة إلى حين اتباع سياسة أكثر  
شمولية وإصلاح تشريعي في مجالي اللجوء والهجرة.

ويمثل غياب البرامج النوعية لرصد الحدود في بلدان مثل  
ليبيا وتركيا ثغرة كبيرة لا بد من التصدي لها لتوفير البيانات  
المتعلقة بالأشخاص المتنقلين، ويمكن إتمام ذلك من خلال  
إجراء البحوث على قضايا الحماية أثناء مسار الهجرة.  
وهما أنّ الاتجاه العام يفترض أنّ توفير الخدمات في المناطق  
الحضرية سوف تجذب الأشخاص أو تشجعهم على الانتقال  
إلى هناك، ما زال هناك ندرة في الخدمات الممولة في المناطق  
الحضرية لمساعدة الأشخاص. والعمل مع جماعات المجتمع  
المدني ضروري جداً في هذه الحالة لأنها تمتلك القدرة على  
توفير الدعم لمدة أطول كما أنّها قادرة على المشاركة مع  
الحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة لضمان الدعم العام  
لمجتمعات اللاجئين. وأخيراً، علينا جميعاً أنّ نعيد النظر  
مراراً وتكراراً في الافتراضات التي بُنيت عليها مساعدتنا تجاه  
اللاجئين السوريين وضمان استجابة المساعدات لحاجات  
السكان الأكثر انتقالاً.